149 سلسلة محاضرات الإمارات

التحديات والتحولات في العالم العربي

د. عبدالحق عزوزي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 149 -

التحديات والتحولات في العالم العربي

د. عبدالحق عزوزي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011

الطبعة الأولى 2012

ISSN 1682-122X

النسخـة العاديـة ISBN 978-9948-14-498-4

النسخة الإلكترونيـة ISBN 978-9948-14-499-1

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

ننتمي إلى عالم معولم يتغير بسرعة، ونعيش أكثر من أي وقت مضى تحت سقف واحد ونرى شاشات تلفزة متنوعة تنقل إلينا أخباراً متعددة وصوراً متنوعة، وتختلف وجهات نظرنا وردات أفعالنا حسب التكوين أو البيئة أو غير ذلك. لم يكن العالم يوماً ساكناً فانتفض فجأة! ولا الكرة الأرضية على ثبات وإذا هي تتحرك فجأة! ولكن العالم يتراءى إلينا وهو يتغير بسرعة كبيرة وبوتيرة أعمق، فلم يستقر على حال يمكن أن توصف بالديمومة أو الثبات.

من أجل هذا تصيبنا الحيرة عندما نريد أن نقوم بتحليل لنظام إقليمي أو دولي هما في جوهرهما متغيران وانتقاليان على الدوام، ونسعى أن نتوقع نظاماً دولياً أو إقليمياً لهما قدر كاف من الاستقرار والثبات؛ ومن هنا نفهم محدودية تلك النظريات في مجال العلاقات الدولية التي تذبل قبل جفاف الحبر الذي كتبت به، والأفكار التي تولد ميتة. والنتيجة أن رؤية المستقبل صعبة جداً، وتحديد معالمها أصعب مما يمكن تصوره؛ والعالم أصبح أكثر ضبابية مع انتهاء الحرب الباردة وتقلص الدور الروسي في العالم ونهاية الثنائية القطبية وانتقاله إلى الأحادية الأمريكية، إذ بدت القوى الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والعسكرية واللغوية والثقافية مجتمعة في كيان واحد ومظلة واحدة؛ تتعدى قوة عديد من الدول مجتمعة، بل وعديد من القارات. والسؤال المطروح هو ما مدى تأثر العالم العربي بالتحولات العالمية قبل أن يتأثر هو نفسه بالتحولات العربية نفسها؟

المشكل في العالم العربي هو أنه يقع في منطقة حساسة جداً، أي على موقع نقطة التقاء قارات ثلاث، وفي منطقة مرغوب فيها جداً لأنها تتوفر على مخزون هائل من النفط متوافر تحت صحرائها، وبمنطقة جغرافية حساسة بسبب وجود الكيان الصهيوني فيها؛ فاجتماع هذه العوامل جعل المنطقة العربية جوهر الشأن الدولي أو الاستراتيجية الدولية. والمشكل الثاني أن المنطقة العربية، على رغم هذه العوامل المحددة لموقعها داخل النظام الدولي، هي لاعب غير قوي بسبب غياب الوحدة والقوة والمناعة بما يسمح لها بمجاراة التكتلات الجهوية والإقليمية والدولية. وأعطي هنا مثالاً بسيطاً هو "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي كان بإمكانه أن يحول منطقة المغرب العربي مثلاً إلى منطقة صناعية وتجارية وتبادلية قل نظيرها مع الاتحاد الأوربي، بل وحتى مع الولايات المتحدة بعدما وقعت بعض الدول كالمغرب على اتفاقية التبادل الحر معها.

وللعلم فإن الاتحاد من أجل المتوسط أنشئ في 13 تموز/ يوليو 2008 ليضم كل الدول الأوربية وكل دول جنوب الفضاء المتوسطي بمعنى 45 دولة؛ وللذكر أيضاً فالبحر الأبيض المتوسط بحر متصل بالمحيط الأطلسي وتحيط به منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو محاط بالبر: فمن الشمال الأناضول وأوربا ومن الجنوب شمال إفريقيا ومن الشرق بلاد الشام، ويغطي هذا البحر مساحة تقارب 25 مليون كيلومتر مربع، ونقطة ارتباطه بالأطلسي (مضيق جبل طارق) هي فقط بعرض 14 كيلومتراً. وكان هذا البحر عبر التاريخ أهم طريق للتجار والمسافرين، مما سهل التبادل الثقافي والتجاري بين البلدان، وبالإمكان أن نذكر ما كان يتم من تجارة وتبادل حضاري وثقافي بين

شعوب المنطقة بما فيها بلاد ما بين النهرين ومصر والفينيقيون وقرطاجة والإيبيريون والإغريق والإيليريون، وبما فيها بلاد الغال والرومان والعرب والبربر واليهود والسلافيون والثقافات الفارسية وغيرها. وهذا ما دفع بالمؤرخين إلى القول إن البحر الأبيض المتوسط أدى دوراً كبيراً في تطوير المجتمعات الحديثة ولثلاثة أرباع الكرة الأرضية، فشكل بذلك عاملاً موحداً ومركز تاريخ العالم.

هذه التوطئة مهمة لفهم حساسية الاتحاد من أجل المتوسط، والتي أتت بمبادرة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لتغطية النواقص العديدة التي طبعت مسلسل برشلونة منذ نشأته سنة 1995، والتي كانت قد خلقت تعاوناً في المجالين الاقتصادي والسياسي ثم المجالين الاجتماعي والثقافي، ولكنها باءت جميعاً بالإخفاق الذريع بسبب البيروقراطية الأوربية في تعاملها مع دول الجنوب، وضعف التعاون بين الجنوب والجنوب، وغياب الإمكانات المالية الضرورية، فتبنى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط عدة مشاريع رائدة كان بإمكانها أن تخلق ثورة تنموية في المنطقة، بما في ذلك:

مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه مع التركيز على المياه والصرف الصحي)؛ وتطوير الطرق البرية والبحرية السريعة (تحسين النقل بين الموانى بإحداث طرق بحرية سريعة، بالإضافة إلى دعم إنجاز ما لم ينجز بعد من الطريق السريعة المغاربية، وربما تشمل هذه الطريق كل الدول على شاطئ المتوسط الجنوبي في وقت لاحق؛ والتعاون في مجال الحماية المدنية بما في ذلك الوقاية والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية، وتلك التي هي من صنع الإنسان). وكذلك تطوير

الطاقة البديلة، وبخاصة تطوير البحوث في خطة المتوسط للطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الشمسية. وتطوير البحث العلمي والتقاني (بما فيهما إحداث جامعتين أورومتوسطيتين في سلوفينيا ومدينة فاس المغربية). وأخيراً التنمية الاقتصادية (مثل إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير المصادر المالية لذلك).

هذه المقترحات رائدة وضرورية في القرن الواحد والعشرين، ذلك أنه لا يمكن تصور فضاء متوسطي من دون هذا التعاون المشترك الذي فيه الخير والفلاح للأجيال المقبلة؛ فتنظيف مياه البحر ضرورة من ضرورات العيش المشترك في الفضاء المتوسطي، وتوفير طرق برية وبحرية سريعة من ضرورات العولمة وتبادل السلع، وتطوير البحث العلمي شرط من شروط التنمية في عالمنا المعاصر، كما أن إحداث جامعتين في شمال المتوسط وجنوبه مهتمتين بالعلوم الحديثة المتعلقة بمستقبل الشعوب أمر لن يكلف كثيراً من المال ولكنه يوفر بيئة للبحث والإبداع لكل المنطقة.

بإمكاننا أن نسرد أمثلة عديدة؛ ولكن هذه المشاريع ومنذ تبنيها سنة 2008 لم ينجز منها إلا خمسة في المئة؛ فالعوائق التي كانت في مسلسل برشلونة مازالت قائمة، وإن كان الاتحاد من أجل المتوسط قد أتى بقواعد تبادلية جديدة مبنية على التكافؤ والتساوي في اتخاذ القرار وتسيير الأجهزة، بحيث إنه لأول مرة في تاريخ الشراكة بين الضفتين أتت مواثيق المولود الجديد بمفهوم الرئاسة المشتركة الدورية عن الضفة الشمالية للمتوسط وأخرى عن جنوب المتوسط. وهذا لم يغير شيئاً من الوضع القديم؛ فمع بداية توفير الآليات الجديدة للاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008، وقع الهجوم

الإسرائيلي على غزة (إسرائيل وفلسطين عضوان في الاتحاد) فتوقفت الهياكل في تلك الأثناء، واستعصى على الرئيس الفرنسي جمع قمة جديدة للحفاظ على ماء الوجه، وأجلت الاجتماعات الوزارية والقطاعية إلى حين، وجعلت هذه الوضعية المستثمرين في الفضاء المتوسطي في حيرة من أمرهم فتراجع الجميع عن وعوده؛ وهذا أمر يؤسف له.

لقد حاول الرئيس ساركوزي جعل القضية الفلسطينية في معزل عن الشراكة الجديدة بين ضفتي المتوسط، ولكن استحال ذلك لأن بين دول جنوب المتوسط والقضية الفلسطينية مسألة بنيوية، إذ يستحيل أن يجتمع ممثلو الدول العربية أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط مع نظرائهم الإسرائيليين عندما يحدث هجوم إسرائيلي على المناطق الفلسطينية، بل وحتى عندما لا يكون هناك هجوم، فالأوضاع تكون دائماً متوترة بين الممثلين العرب ونظرائهم الإسرائيليين الذين يوظفون اللوبي اليهودي العالمي الأمريكي - الأوربي لخدمة قضاياهم في تلك الاجتماعات والتأثير في قرارات الأوربيين.

من الجانب الآخر تجد الدول الأوربية في دول جنوب المتوسط، وبخاصة الدول العربية، وبالأخص دول المغرب العربي، وحدات متفرقة وتجمعات غير متكاملة يصعب التخاطب معها أو السير قدماً في المشاريع الاقتصادية، وهذا ما نلمسه في الاجتماعات التي تجمع دول الشمال بدول الجنوب، حيث تشتد الصراعات بين دول الجنوب، وحيث تنشأ حرب ضروس خفية في أروقة الاجتماعات وبين الطاولات.

إن محنة العرب الدائمة هي في تلك الإشكالية القائمة على تواضع عناصر القوة التي يتوفر عليها العرب داخل النظام الدولي بسبب غياب الوحدة والتشرذم. هذا من جانب ومن جانب آخر فإن العرب في موقع حساس بمعطياته الجغرافية والاقتصادية والدينية، وهذا الجانب لا يشكل مشكلة في منظور قواعد الاستراتيجية والتمركز داخل النظام العالمي، ولكنه يغدو مشكلاً في غياب الوحدة. وهذا ما عاشته المنطقة العربية وما تعيشه اليوم وما ستعيشه إذا لم تصلح آليات الوحدة العربية، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً.

تعاني المنطقة العربية أزمة بنيوية خانقة؛ فالصومال مازالت دولة ضعيفة بكل المستويات ويزداد وضعها سوءاً يوماً بعد يوم، والسودان انفصل جنوبه عن شماله ويواجه تداعيات انشقاقات جديدة، والحالة العراقية وإن تحسنت بعض ملامحها مازالت تعاني مشكلات سياسية وطائفية. أما الثورات في مصر وتونس وليبيا فهي لا تعني إطلاقاً أنها تمتلك العصا السحرية لتحريك التنمية وتحقيق النمو وتجذير الديمقراطية. وأما اليمن فمافتئ يبحث عن حل لأزمته السياسية الداخلية. وأما سورية فهي في مأزق نظام حكم استولت عليه الأيام وأباد خضراءه الهرم، وأرهفت السلطوية حده، فهو مايزال يمارس الحل الأمني. ومازالت الحدود مغلقة بين المغرب والجزائر. وباتت منطقة جنوب الصحراء والساحل مرتعاً للجماعات الإرهابية، وقد تم تهريب عديد من الأسلحة الليبية إليها في أوج الصراع بين الثوار وقوات القذافي.

هذا إذاً إجمال بعض المحددات للواقع العربي أو التحولات التي عرفتها منطقتنا العربية. ويصعب تحديد ملامح وهوية النظامين الجديدين في مصر وليبيا وما سيحدث فيهما من تغيرات وتطورات مفصلية؛ كما أن النظام الإقليمي العربي هو نتيجة لمآل التداعيات السياسية داخل كل دولة، ما يجعلنا نقر أن المرحلة المقبلة ستكون صعبة، وسيكون تحديد معالمها رهناً بتلك التفاعلات السياسية داخل كل دولة.

وفي هذه الأوضاع، وبما أن المطلوب من الجزء الأول من هذه المداخلة هو رصد التحولات ودراستها دراسة علمية أكاديمية، دعونا نتوقف على ما أتت به أدبيات العلوم السياسية المقارنة في مجال التحول السياسي، لعلنا نسترشد منها بقواعد سامية بعد أن كنا قد زكيناها بأمثلة حية.

التحول السياسي

إن آليات تثبيت الديمقراطية مسألة صعبة جداً وفي غاية الحساسية والخطورة، إذ لا يكفي أن تحدث انتخابات بصفة دورية ودائمة لنقول إن الشعب قد ارتوى بماء الديمقراطية؛ أو نقول إن الشعب قد ولج عالم الديمقراطية من بابها الواسع إذا كانت الصواريخ العابرة للقارات قد أتت على نظام سياسي. ولا يكفي أن تكون الثورة قد أتت على ركائز النظام ورموزه لنقول إن بذور الديمقراطية قد غُرست، ورياح التغيير قد لقحت شجرة الديمقراطية. بل بالإمكان أن تتهاوى مكاسب الثوار وتحدث أزمة بنيوية عميقة في الحكم والمجتمع، وقد تحدث ثورة على الثورة وعلى

اجتهادات الحكام الجدد، وقد يعجزون عن المدافعة عن أنفسهم، فيصبحون مغلوبين لكل متغلب وطعمة لكل آكل.

وبالإمكان هنا أن نستعين بمعطيات العلوم السياسية المقارنة بغية الابتعاد عن النظريات المعلبة والشعارات الشعبوية السائدة والتفسيرات السهلة في بحثها عن الحقائق المعقدة.

يرى كل من فيليب شميتر وتيري لين كارل (Philıppe Schmitter and Thery Lynn Karl)، وهما من كبار المختصين في ما يدعى "علم التحولات الديمقراطية" (*Democratization studies*)، ويمكن أن نضيف إليهما خوان لينز (Jun Linz) وألفريد ستيبان (Alfred Stepan)، بعد دراسة هؤلاء لكل التجارب التي مرت بها أوربا الشرقية والغربية وأمريكا اللاتينية، أن "الديمقراطيين ذوي السرعة المفرطة" و"المغامرين" و"المثاليين والخياليين المعارضين لكل تسوية" لا يمكن أن يوصلوا البلدان إلى بر الديمقراطية. وفي نظرهم الوجيه أن إيجابيات التسوية الإيجابية على شاكلة ما وقع في إسبانيا والبرتغال واليونان تستطيع وحدها أن تمكّن المجتمعات من الوصول إلى ديمقراطية حقيقية. واستنتجوا من خلال دراساتهم المقارنة أربعة أنواع من التحولات الديمقراطية:

1. إما التحول الديمقراطي عن طريق ثورة؛
2. وإما عن طريق ديمقراطية مفروضة؛
3. وإما عن طريق تأثير الدول المجاورة؛
4 وإما أخيراً عن طريق الميثاق السياسي أو الميثاق التعاقدي.

من هذه الأنواع الأربعة يبقى النوع الرابع أكثر إيجابية، وهو الذي من خلاله يمكن أن تقوى أصول الديمقراطية وقواعدها بسرعة فائقة، ومن دون إراقة الدماء أو إدخال البلاد والعباد في متاهات المجهول والفوضى؛ وهو الوحيد الذي بإمكانه إدخال الجميع إلى قلب المجال السياسي العام والتبارز على قواعد جديدة.

ولا نستطيع هنا أن نعطي مثالاً لكل تجربة من التجارب عبر أمثلة من التاريخ قديماً ومعاصراً لأن المقام لا يسمح بذلك، ولكن يمكن أن نعطي مثالاً عن الديمقراطية المفروضة في العراق.

مر الآن ما يزيد على تسع سنوات من الهجوم الأمريكي على العراق، صحيح أنه تمت انتخابات مجالس المحافظات وانتخابات رئاسية وغيرها، وأنه حدث تحسن مطرد للأوضاع السياسية، ولكن هذه الديمقراطية المفروضة مرت وتمر بأزمات داخلية وبنيوية بسبب تدهور الأوضاع الأمنية المتتالية والطائفية المشتعلة. إن الأرقام التي أصدرتها منظمة الهجرة العالمية مثيرة للدهشة، إذ يقدر عدد المهجرين داخل العراق بـ 2.1 مليون عراقي ويقدر عدد المهجرين العراقيين في الخارج بـ 4 ملايين فرد. كما أن الإحصاءات التي تتداولها مراكز البحوث والمنظمات الدولية تثير القلق الشديد، إذ بلغ عدد الأرامل في العراق مليونين وعدد الأيتام أربعة ملايين؛ أما بالنسبة للخدمات فهي تحت الصفر (كهرباء، ماء صالح للشرب، غذاء، دواء، بيئة)؛ كما أن العراق يعد البلد الأول في السرقات من المال العام والفساد الإداري (حسب منظمة الشفافية الدولية)، وتسجل انتهاكات غير مقبولة لحقوق الإنسان (حسب منظمة هيومان رايتس ووتش).

أنا لست بصدد تقزيم الخطوات التي قطعها العراق، ولكن أردت فقط أن أقول إن استتباب الأمن في الديمقراطيات المفروضة التي أتت على ظهر الدبابات والصواريخ الأجنبية أمر صعب جداً؛ كما أن تحكيم تلك الديمقراطية المفروضة مسألة في غاية الصعوبة، وتأخذ وقتاً طويلاً يذهب ضحيتها عديد من الأبرياء، وتخسر البلاد كثيراً من الإمكانات البشرية والمالية، وقد تستمر الفوضى والدمار مدة طويلة إلى حد الفاجعة الشاملة في بعض الأحيان.

أما في الدول التي تنسمت الربيع العربي وأزالت أعمدة أنظمتها بعد عقود من الحكم الأحادي، فيصعب التكهن بمستقبل المجال السياسي العام الذي دخلته كل الأطياف السياسية القديمة التي كانت في المعارضة والمنفى، وتلك التي خلقت لأول مرة. غير أن كل المعطيات تشير إلى أن الانتقال من مجال سياسي مغلق إلى آخر منفتح أمر في غاية الصعوبة، وتظهر دائماً أمارات الفراغ المؤسساتي والفزّاعات السياسية المروعة.

ويقيني أن أنجح وسيلة لإحداث انتقال ديمقراطي سهل ومتين هي عبر آليات التوافق السياسي أو التعاقدي؛ أي بين النخبة السياسية في الحكم والنخبة السياسية في المعارضة.

الميثاق السياسي

بادئ ذي بدء يمكن أن نعطي تفسيراً للميثاق السياسي على أنه «اتفاق بين مجموعة قوى ساعية لتحديد - أو إعادة تحديد - القواعد التي تحكم

ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لكل الأطراف المشاركة في العملية». وبذلك يكون جامعاً لبعض الشروط الأساسية وهي:

- أنه اتفاق صريح ولو لم يكن معللاً علناً بين مجموعة القوى السياسية، أي النخبة السياسية في الحكم والنخبة السياسية في المعارضة والمجال السياسي العام.
- أن قاعدة الضمانات المتبادلة تكون محترمة، بحيث إن طرفي المعادلة يحرصان على عدم المساس بالمصالح الحيوية لكل طرف.
- أن قاعدة التنازلات المتبادلة يجب أن تكون مقرونة بجهد فكري وميداني بل ورياضي تجعل كل طرف يعي حدود التنازلات وحساسية المجال التفاوضي السياسي.
- خلق الدعائم المؤسساتية القبلية التي تسمح بجعل العروض السياسية الجوهرية مقننة وعقلانية بالدرجة التي لا يمكن للفئة الأخرى أن ترى فيها نوعاً من التهديد الذي يمكن أن يقوض العقد السياسي.

يستلزم هذا الميثاق التعاقدي "السلطوي"، وفق تعبير بريسوفورسكي (Przeworski)، ثقة متبادلة بين الأطراف ومخرجاً عقلانياً حتى تصبح المعادلة إيجابية، وإذا كانت سلبية فإن الآليات الديمقراطية تتعثر فوراً.

وبالنسبة للمخرج الإيجابي، يجب على الأطراف أن يختاروا المعادلة التالية: النصر غير النهائي أو الجزئي (المكسب)-الخسارة النسبية (المجازفة)،

بدلاً من المعادلة الأخرى: النصر المطلق أو الفوز الكامل (المكسب)-الهزيمة المطلقة (المجازفة).

وفي آخر المطاف يؤدي الميثاق التعاقدي إلى استحكام هياكل الديمقراطية في حال المعادلة الإيجابية، أو على العكس من ذلك إلى فشله في حال المعادلة السلبية (جزائر تسعينيات القرن الماضي) أو عدم وجودها بالأساس (حكم بن علي). وبالإمكان بعجالة تناول تجارب المغرب والجزائر وتونس لفهم المسألة جيداً.

تجارب عربية

تجربة الجزائر

يمكن تقسيم تجربة الجزائر إلى ثلاث حقب؛ بدأت الحقبة الأولى منذ بداية استقلال الجزائر سنة 1962 (ست سنوات بعد استقلال المغرب وتونس) إلى نهاية ثمانينيات القرن الماضي حيث بقي المجال السياسي العام مغلقاً لا يتمركز فيه إلا الجيش وجبهة التحرير الوطنية؛ وكانت الجزائر بذلك من الدول التي كانت فيها الشرعية الثورية هي أصل الحكم في دولة ما بعد الاستقلال، والجيش هو العمود الفقري لهذا النظام والمزاول الرسمي للسلطة، وبخاصة بعد انقلاب عسكري قاده هواري بومدين لثلاث سنوات بعد استقلال الجزائر.

أما الحقبة الثانية فتبتدئ سنة 1989 عندما أبان هذا المجال السياسي العام عن محدوديته، ولم تبق الدولة قادرة على تلبية حاجات مواطنيها على رغم

المداخيل الهائلة من النفط والغاز الطبيعي، ففتح المجال السياسي العام على مصراعيه، ووجدت أحزاب جديدة تعدت الخمسين، إلا أن الحزب الإسلامي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) فاز بأغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية. ولم يقتنع الجيش بنيات هذا الحزب فدخل معه ومع أتباعه في صراع دام عشر سنوات راح ضحيته مئة ألف جزائري؛ وهنا نصل إلى الهدف من سرد هذه التجربة، وهو وقوع معادلة سلبية في التجربة السياسية الأولى في الجزائر:

- النصر المطلق أو الفوز الكامل للجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- الهزيمة المطلقة للجيش.

لم يكن الجيش الجزائري ليتقبل الهزيمة كما أن له مصالحه الخاصة داخل المجتمع الجزائري، ولم تكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حزباً ينادي بدمقرطة الحياة السياسية أو إعطاء وإبقاء تنازلات معقولة للجيش، بل كان ينادي في مقولاته أمام الملإ بوضع حد لنفوذ الجيش وباقي الأحزاب السياسية، فوقع ما وقع من توقيف للمؤسسات الدستورية.

وهنا ندخل في الحقبة الثالثة وهي ما بعد دستور عام 1996 حيث بدأت الحياة السياسية الطبيعية تعود رويداً رويداً، وأقر الدستور الجديد مواد جديدة تسمح بخلق الأحزاب والتعددية السياسية بما فيها الأحزاب الإسلامية، ولكن من دون أن تتمكن من الوصول إلى درجة الحزب المهيمن المناهض للنظام.

تجربة تونس

إن التجربة التونسية فريدة من نوعها وتعد مع التجربة السورية نشازاً داخل المجتمعات الحديثة، لأنك لو بحثت فوق الحشائش وتحتها فلن تجد أي

حقبة في تونس بورقيبة ثم تونس بن علي تشير إلى وجود بوادر ميثاق تعاقدي أو سياسي بين النظام والنخبة السياسية في المعارضة، وهو ما يفسر قيام الثورة داخل المجتمع السياسي التونسي بعد أن استولت على النظام الأيام وأكل عليه الدهر وشرب وملّ الناس نظاماً لم يعد صالحاً في القرن الواحد والعشرين.

لقد كانت شرعية الرئيس في عهدي بورقيبة وبن علي من شرعية الحزب، ومن هنا جاءت الثنائية المشهورة والمقيتة؛ ثنائية الحزب والدولة؛ فكان حزب التجمع الدستوري الديمقراطي طوال عقود هو الحزب المهيمن على المجال السياسي، وكان من المحال ممارسة العمل السياسي خارجه، اللهم إلا ما كان يتعلق بممارسة المنافسة داخل الحزب ذاته! والأدهى من ذلك أن رئيس الدولة هو المسؤول عن الحزب، بمعنى أن المعارضة الحقيقية إذا سمح لها بالوجود فستكون موجهة ضد رئيس الدولة؛ وفي دولة بوليسية ومخابراتية، فهذا يعني متابعات وتدخلاً عنيفاً من الدولة لتكميم الأفواه.

كان دستور تونس يعطي ما يزيد على ثمانين في المئة من المقاعد لحزب رئيس الدولة، في حين تقتسم الأحزاب المشاركة في اللعبة السياسية المقاعد العشرين الباقية، وتخلق الدولة معارضة داخل المعارضة حتى لا يسمع صوتها إطلاقاً؛ فالمجال العمومي المستقل كان منعدماً، والمجال السياسي ظل مغلقاً لا يسمح لأحد بالدخول إليه إلا إذا تشبع بالآليات المسيرة للنظام الحاكم وتوفر على بطاقة الحزب الحاكم.

وفي شأن بطاقة الحزب الحاكم يذكر أن المواطن التونسي كان يجد صعوبة لنفسه ولأبنائه إذا لم يتوفر على تلك البطاقة في مجال الشغل والوظائف

وغيرها، فانتشر بذلك الفساد واستشرى داخل المجتمع التونسي، وكثرت المحسوبية والزبونية وغابت المسؤولية والمحاسبة لعقود.

التجربة المغربية

إن التجربة المغربية تتميز بإمكانية أن نتحدث فيها عن الميثاق التعاقدي، لأن آلياته وجدت منفذاً داخل المجال السياسي منذ تسعينيات القرن الماضي. لم يكن الملك الحسن الثاني ليقبل يوماً أن تنتمي الملكية إلى حزب معين، ولم يمنع إطلاقاً التعددية الحزبية، لأن ذلك كان سيخالف محددات الشرعية القائمة في هذا البلد والمبنية على رباط تاريخي بين العاهل والشعب، يعبر عنه في احتفال البيعة الذي تقيمه الأمة/ الجماعة بكل مكوناتها، إضافة إلى سلالته الشريفة. وهذان العاملان يعطيان لملك المغرب شرعية تاريخانية ومؤسساتية دينية تنزهه عن الصراعات والتحزبات التي يمكن أن تعرفها الأمة/ الجماعة.

هذه الشرعية كانت غائبة في تونس والجزائر عند الاستقلال، فاستندت شرعية النظام إلى الحزب الحاكم في تونس، أو إلى الجيش في الجزائر. (وللذكر فإن الجزائر كانت مستعمرة لما يزيد على 132 سنة، وكانت تعد مقاطعة فرنسية، بخلاف المغرب وتونس اللتين كانتا محميتين فرنسيتين؛ ودخلت الجزائر في حرب ضروس مع المحتل الفرنسي بين عامي 1956 و1962 اكتسب الجيش فيها شهرته، ولكن من دون أن يكون هناك شخصية وطنية كارزمية ومدنية بإمكانها أن تجسد استقلال البلد؛ ما جعل الجيش يتربع على عرش الحكم من دون أن يظهر في الواجهة على شاكلة دول أمريكا

اللاتينية، ولكن أحداث تسعينيات القرن الماضي جعلته يظهر بجلاء في المجال السياسي العام بسبب فشل أول ميثاق سياسي في تاريخ الجزائر).

صحيح أن التعددية السياسية منذ استقلال المغرب كان تحت المراقبة، ولكن محددات السياسة في المغرب سمحت للمعارضة بالعمل السياسي والجرأة السياسية، حيث توالت المطالب بالإصلاحات الدستورية والسياسية عبر مذكرات رفعت إلى الملك في سنوات 1991 و1992 و1996 صاحبتها تعديلات دستورية في 1992 و1996، بمعنى أن المغرب استطاع أن يصل إلى المعادلة الإيجابية: النصر الجزئي للمعارضة (لأن مطالبها لم تلبّ بأكملها) والخسارة النسبية للملكية (لأنها تنازلت عن بعض من اختصاصاتها وإحداث مؤسسات دستورية جديدة وغير ذلك). ونجحت هذه المعادلة أيضاً لأن المعارضة فهمت أصول اللعبة التي لا تقتضي تغيير النظام ولكن بالعمل داخل المجال السياسي. كما أن المعارضة السياسية يجب أن تكون بين الأحزاب داخل مجال عمومي جديد، وأوجد هذا الجو قاعدة الضمانات المتبادلة التي جعلت كل طرف يتنازل عن مطالبه الأولية من دون التشبث بالمطالب السياسية أو المحددات المؤسساتية الأولية؛ وهذا ما سمح بوصول المعارضة التاريخية إلى الوزارة الأولى سنة 1998 في شخص الاشتراكي عبدالرحمن اليوسفي، فكان ذلك بداية لتجسيد لبنات الميثاق التعاقدي في المغرب.

صحيح أنه بعد حكومة اليوسفي أتت حكومة تكنوقراط ترأسها إدريس جطو لأسباب لا يتسع المقام لذكرها هنا، ولكن الميثاق السياسي بقي

ساري المفعول، واستعاض ببناء الثقة عن منطق المواجهة دليلاً على نضج اللاعبين السياسيين، وذلك قبل أن تأتي حكومة عباس الفاسي الاستقلالية التي كانت قد حصلت في انتخابات عام 2007 على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التشريعية، لتترأس الحكومة.

ولكن على رغم هذه الثورة السياسية الهادئة أو الناعمة فإنها لم تمكن الفاعلين السياسيين من توسعة أفق الميثاق التعاقدي إلى درجة "الانتقال الميثاقي" النهائي على النحو الذي هو في دول أوربا المتوسطية فيما بين النخبة السياسية في الحكم والنخبة السياسية في المعارضة، ليوقع طرفا الميثاق على صفقة سياسية نهائية حول محددات اللعبة الديمقراطية، بل بقي "انتقالاً ممدداً" على أسلوب التجربة السياسية المكسيكية، ويمكن أن يدوم هذا المسلسل سنوات تتخلله اتفاقيات وتنازلات جزئية وجريئة.

ومع الموجات الربيعية ووجود أرضية متجذرة للتفاهم وهي الميثاق التعاقدي، استطاعت التجربة المغربية أن تمر بسلام إلى دستورانية سميتها الجيل الرابع، أدخلت المغرب في مدرسة الدول الديمقراطية المعروفة "بالانتقال الميثاقي". ولكن خلافاً لأدبيات الانتقالات الديمقراطية والعلوم السياسية المقارنة فقد كان التجاوب والتنازلات الملكية انطلاقاً من انتظارات الشباب وليس انطلاقاً من مطالب الأحزاب. غير أنه مع ذلك فإن الميثاق التعاقدي لا يمكن أن يوقع إلا بين الأطراف السياسية؛ أي بين الملكية والأحزاب السياسية المدعوة إلى قيادة التغيير، ولو أنها وجدت نفسها تركب بغتة قطار التغيير بصفة مفاجئة ودونها استعداد.

بالإمكان هنا أن نخلص من تجارب المغرب والجزائر وتونس إلى ما يأتي:

- المعادلة الإيجابية بمعنى النصر غير النهائي أو الجزئي للمعارضة والخسارة النسبية للنخبة السياسية في الحكم وجدت في التجربة المغربية.
- المعادلة السلبية بمعنى النصر المطلق للمعارضة والخسارة المطلقة للنظام وجدت في التجربة الجزائرية (تسعينيات القرن الماضي).
- المعادلة الإيجابية تسمح بإحداث انتقال ديمقراطي مرن وسلمي، ويدخل فيه طرفا المعادلة في تنازلات ومفاوضات دائمة.
- بعد تلك التنازلات والمفاوضات الدائمة يصل الطرفان إلى نقطة اتفاق نهائية تسمح بالوصول إلى ما أسميه بالديمقراطية الميثاقية النهائية.
- هذا الميثاق التعاقدي يتطلب ذكاء ودهاء ونكراناً للذات من طرفي المعادلة، ولاسيما من النخبة السياسية في الحكم التي تتوفر على إمكانيات ضخمة.
- كان بالإمكان أن يطبق هذا الميثاق في عراق صدام وسورية بشار ومصر مبارك وتونس بن علي، ولكن حب الكرسي يعمي إلى أن يحدث الهرم ويستولي، فكتب الله الانقراض عليهم وعلى مريديهم.
- أن الميثاق التعاقدي يغني البلد عن الدخول في المجهول والفوضى العارمة والخوف الدائم والصراعات والتطاحنات الطائفية والعنصرية، ويسمح للبلد بربح الوقت الكثير؛ فبلد مثل العراق لو طبق فيه هذا الميثاق منذ عقود لما كان في هذه الحالة التي يعيشها اليوم، وهو مع ذلك يعد اليوم في حال أفضل من حاله أيام صدام.

المعادلات الثماني

انطلاقاً مما سبق، تنتظر العالم العربي تحدياتٌ جسام، وبدلاً من أن نتلهى بإبداع خطابات جوفاء لا تغير شيئاً من أوضاعنا، فلننظر بصورة موضوعية وأكاديمية إلى الإصلاحات والتحديات التي نحن في حاجة إليها وهي في الوقت ذاته تناسبنا؛ وهذا ما سنقدم عليه في معادلات ثمان أرى أنها تشكل مجتمعة عقداً اجتماعياً عربياً جديداً يُخرج النظام العربي من سباته، ويضعه في مركز الريادة، ويجعل كل قطر فيه يدخل قاطرة التنمية:

المعادلة الأولى:

تقضي المعادلة بزرع الثقة بين الحاكم والمحكوم وبين الدولة والمجتمع، لأن على الجميع أن يعمل في إطار المؤسسات وإطار الدولة الأم، ومحاولة الإصلاح من الداخل بعقلية جديدة وأفكار متنورة جديرة بالمحافظة على القشرة الحساسة الحامية لهيبة الدولة ومبدأ ديمومة المؤسسات. ويمكن هنا أن نستحضر تجربة العراق عندما قامت القوات الأمريكية بحل القوات العسكرية والأمنية العراقية بعد سقوط نظام صدام، وكيف تفككت الدولة العراقية في طرفة عين، وأصبحت لسنوات مرتعاً للتناحر بين الطوائف والملل.

كل التجارب السياسية والديمقراطية التي مرت بها دول أوربا الغربية والشرقية وأمريكا اللاتينية كانت صعبة وشاقة، ولكن محدد النجاح أو الإخفاق هو الثقة التي يجب أن تغرس وتسقى بماء الذهب في المجتمع وبين

الأحزاب والمؤسسات بل وبين الأفراد وحاملي لواء تسيير الدولة وأجهزته. ولأنه إذا تقوى الشك وانعدمت الثقة بين الفرد والدولة وبين الفرد والمجتمع، عمت الفوضى وتلاشت الفضائل السياسية في المجتمع دفعة واحدة، فلا الفرد يثق بالحزب، ولا الحزب يثق بالأحزاب الأخرى، ولا المؤسسات تمتلك المقدرة على التسيير والتنمية، ولا تبقى هيبة الدولة التي تجدع أنوف كثير من المتطاولين، فينغمس المجتمع في القيل والقال، ويغرق في بحر الهم والجدال، ويبعد رجالات الدولة الأكفاء عن المشاركة في دولة تبخر عزها، وتهرّأ نسيجها الداخلي الجامع لمقومات الأمن والاستقرار، والميسِّر لقواعد التنمية المستدامة والحكامة الجيدة، فيضيع الوقت الثمين لبناء المؤسسات وتعميم الأمن والاستقرار.

يتعين على الفاعلين السياسيين في دول كمصر وتونس وغيرهما حسن الظن بالمؤسسات والأفراد وطي صفحة الماضي، والتوقف عن زرع بذور الشك المستمر في أذهان الناس وعقولهم، احتياطاً من الريبة والسخط والتوتر والنفور، بل والوصول إلى حد التقاتل المشين، كما وقع مؤخراً بين الأقباط والمسلمين في مصر، فقد سمعنا كلاماً سيئاً ولكن مدوياً بين بعض الأحزاب التي تقول إن الشعب يريدها وإنما هي التي ستحصل على أغلبية الأصوات، فإن لم تحصل عليها فهذا يعني أن أنياب وزارة الداخلية القديمة حاضرة وكأن شيئاً لم يتغير. إن هذا أمر مخالف لأدنى شروط العقل والتعقل، ومورث للريبة والشك داخل المجتمع، ومقوض لأسس تجذير الديمقراطية فيه.

إن مبدأ الثقة ليس حصراً على الدول العربية، بل بالإمكان استحضار ما يقع في الفضاء الأوربي من ثورة شعبية على حكام انتخبوا بطريقة ديمقراطية، ولكن لم يغنهم ذلك في شيء بسبب أن مبدأ الثقة فُقد بينهم وبين ناخبيهم عندما لم يتمكنوا من تسيير الاقتصاد الوطني ومحاربة البطالة وإيجاد الوظائف والحد من المديونية. فمثلاً، حفزت أزمة الديون في اليونان شرائح المجتمع مجتمعة إلى الخروج إلى الشوارع حتى يتنحى رئيس الوزراء باباندريو عن السلطة، ومثله في ذلك رؤساء أوربيون آخرون كالمياردير الإيطالي سيلفيو برلسكوني الذي اضطره الغليان الشعبي والديون الإيطالية التي وصلت إلى 1.9 تريليون يورو إلى التخلي عن عرشه. وللذكر هنا فإن نسبة الفائدة على قروض التمويل التي أصدرتها حكومة برلسكوني في شكل سندات تصل إلى 7.37 في المئة لتفوق بذلك نسبة 7٪ التي جعلت دولاً كاليونان والبرتغال وأيرلندا تطلب الحماية النقدية الدولية، وما لذلك من تبعات سلبية على المديين المتوسط والبعيد.

كما أن إسبانيا التي عرفت شهوراً عجافاً بسبب البطالة والمظاهرات التي عمت شوارع مدريد وبرشلونة، قد جعلت رئيس الحكومة ينادي بانتخابات تشريعية سابقة لأوانها. وكذلك وصل الربيع الرأسمالي إلى قلب العاصمة الفرنسية عندما قررت حكومة ساركوزي اتباع سياسة للتقشف، وذلك بخفض الإنفاق الحكومي بقيمة مئة مليار يورو (140 مليار دولار) حتى سنة 2016 اتقاء لما وقع في إيطاليا.

كل هذه الحكومات وصلت عن طريق صناديق الاقتراع؛ ولكن المواطن الأوربي لم يعد يثق بتلك الزعامات التقليدية الأوربية. ومعنى كل

هذا الكلام أن الانتخابات ليست الأمر الوحيد الضامن للاستقرار السياسي. إن عامل الثقة من أكبر الركائز في تجذير أصول الحكم وبناء المؤسسات وتحقيق التنمية.

المعادلة الثانية:

إن الدول العربية فهمت أنها لا تكون قوية إلا بتماسك مجتمعاتها، وتفاهم الدولة والمجتمع وعقدها الاجتماعي، بمعنى أن الوصاية الخارجية لا تسمن ولا تغني من جوع، وأن معادلة عيش الدولة بين سندان الخارج ومطرقة المجتمعات معادلة سلبية؛ فالاستقواء هو بالمجتمعات، ولن تكون الدول قوية بأسلحتها ولا بتحالفاتها الخارجية الأمنية بل بمجتمعاتها. لقد تنازلت عديد من الأنظمة عن واجباتها الداخلية مقابل حماية خارجية، وهذه الحماية بدورها في حاجة إلى حماية، فلننظر إلى الأنظمة في إيطاليا واليونان والبرتغال كيف تهاوت كما تتهاوى أوراق الخريف بسبب أزمة المديونية.

ومن هذا أنه عندما اندلعت الأزمة الاجتماعية في تونس لم تستطع حليفتها التقليدية فرنسا مجاراة النظام ولا التعامل بمحددات الدبلوماسية الخارجية التي طبعت علاقات البلد منذ استقلاله سنة 1956، بمعنى أن تلك المحددات كانت مؤقتة وسلبية؛ فالعقد الاجتماعي الذي نادى به فلاسفة الأنوار يتضمن حقوقاً للدولة على المجتمع في ضمان التنمية الاقتصادية والمالية والاستقلال السياسي والنضج الثقافي، غير أنه يتضمن واجباً على الدولة باعتبار المجتمع شريكاً والمجال السياسي مجالاً عاماً ومفتوحاً للمساءلة والمحاسبة.

في سنة 2004 وفي محاضرة أعطاها الزميل غسان سلامة في حفل غداء حضره عدد من الوزراء العرب في بيروت قال: لقد رأينا دولاً تتنازل للخارج عن الشيء العظيم في مقابل حماية أنظمتها، وقد شاعت هذه الظاهرة أخيراً، فتعددت الأمثلة وعظمت التنازلات، أفنبقى ننسج على هذا المنوال، أم نفهم أن الخارج يحصل على هذه التنازلات الموجعة من دون أن يتمكن من تقديم الضمان الحقيقي لبقاء النظام، وربما من غير أن يرغب في ذلك؟ هل بتنا نستسيغ التخلي عن عناصر واسعة من سيادتنا كي لا نعطي شيئاً من المشاركة الحقيقية لمجتمعاتنا؟ هل الرضوخ لمطالب الدولة العظمى، وأحياناً لمطالب إسرائيل، بات أسهل علينا من تبني الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق شعوبنا؟ إن هذا (...) يحتاج إلى انقلاب مفهومي عميق. فالثقة بين الدولة والمجتمع والتي شهدت في العقود الأخيرة انخفاضاً حاداً بكل المقاييس المتوافرة، لن يتمكن تصحيح ضريبي من النجاح إلا بالاستناد إليها، ولا يمكن أن تتعزز الثقة إلا إذا شعر كل مواطن بأن دولته قد كفت عن استجداء الدعم الخارجي بهدف استمرار التحكم بمصيره، بل قد بادرت على العكس إلى الاستقواء بمجتمعها كي تقاوم، معه وبه، مشاريع الهيمنة والوصاية والتدخل.

هذا الكلام الذي قيل قبل سنوات لم يجد آذاناً مصغية، فضاعت على عديد من الدول فرصة الوصول إلى بر النجاة عن طريق الاستقواء بالمجتمع والارتكاز معه على دعائم التنمية ومحاربة الفقر والهشاشة، بدلاً من تهميشه والاستحواذ عليه داخل مجال عمومي لا يمكن التربص به أو مراقبته على الدوام. وهذا ما وقع في تونس ومصر ودول أخرى كانت

تظن أن صفة الإذعان قائمة ما قامت السماوات والأرضون (ليبيا مثلاً). كم كان يؤسفني أن أسمع أن إخوة ليبيين يسافرون للتداوي في تونس ومصر بسبب غياب أدنى مستلزمات التداوي في بلدهم الذي يعج بالخيرات والموارد الطبيعية!

المعادلة الثالثة:

وهي ترمي إلى بناء نظام عربي متكامل؛ فالنظام العربي بقي لعقود نظاماً مبتوراً ومريضاً مرضاً مزمناً بسبب الآليات المتحكمة في تركيبته؛ فلا إيجاد جامعة الدول العربية، ولا التوقيع على عديد من الاتفاقيات والشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، ولا خلق بعض التجمعات دون الإقليمية، مكنت منظومة العمل العربي المشترك من الالتحاق بركب النظام الأوربي مثلاً أو النظام الأمريكي أو النظام الآسيوي، بمعنى أن النظام العربي كان خارجاً عن النظام العالمي. وهذا يدفعنا إلى التساؤل: هل الأمة العربية لها من الديناميات ما يدفعها إلى تشكيل وحدة إقليمية متماسكة على شاكلة الاتحاد الأوربي مثلاً؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا أخفقت في تحقيق الوحدة؟ يرجع بعض المحللين مصدر العلة إلى بعض العوامل كالصراع على الزعامة والنفوذ بين القيادات العربية والنخب، والاختلاف في حجم المعطيات الاقتصادية بين الدول العربية، والتباين الكبير في نظم الحكم والأيديولوجيات، وتنامي النزاعات الوطنية المرتبطة بالدول القطرية، وأخيراً استمرار التدخل الغربي-الإسرائيلي لاجتثاث بذرة الوحدة العربية الكامنة في تربة الأمة وإخماد شعلتها المتقدة على حياء.

إلا أن هذا النوع من التفكير يبدو لنا خاطئاً ولا يسمح لأي قارئ حصيف أن يحقق فيه أي تقدم معرفي، وهنا عديد من النظريات الخاطئة، إذ يُختزل التاريخ في هذه العوامل وكأنه نتيجة معطيات أنشئت مسبقاً، ويكفي الباحث تشخيصها لشرحها. والصائب أن التاريخ لا يخضع لقواعد العوامل، بل إنه يندرج في إطار من الدينامية المستمرة التي تتعدى العوامل ومكونات المجتمعات المختلفة، وتخلق سيرورة مستدامة تغير تلك العوامل والمكونات بحسب الأزمنة والأمكنة والظروف.

فإذا أردنا مثلاً تتبع نشأة وتكوين الاتحاد الأوربي بحثاً عن الديناميات المتحكمة بالأمور المتحولة، فسنجد أن الدينامية السياسية (وليس الوحدة الثقافية) هي المحرك الأساسي لعجلة الوحدة الأوربية؛ فالمجتمع الأوربي يتحدث لغات عديدة حتى إنك تجد عدد المترجمين في مؤسسات الاتحاد يقرب من ثلث الموظفين فيها؛ كما أن قوة الثنائية الألمانية-الفرنسية في بناء صرح الاتحاد الأوربي هو أفضل دليل على صلابة القوة السياسية في بناء الاتحاد، بعد أن عاش البلدان ويلات ثلاث حروب طاحنة في الأعوام 1870 و1914 و1939؛ لأن بناء الوحدة وتجنب العودة إلى العداء والشقاق لا يتم فقط ببناء الجوار الحسن، ولكن بفعل إرادة سياسية قوية مشيدة لمؤسسات تتجاوز حدود الانقسام.

والحقيقة أن الذي حرك البناء الأوربي هو رؤى ثاقبة لنخبة نظرت إلى المستقبل بفراسة، ولم تكتف كما عليه حال أدبياتنا القومية بالوقوف على أثقال الماضي؛ فالتوسع الأوربي الأخير الذي شمل عدة دول كانت في حضن الاتحاد السوفيتي أيام الحرب الباردة، يؤكد تمكن النخب الأوربية من تجاوز

المعادلة القومية إلى ما هو أعلى منها وأكثر ملاءمة لعالم يتغير بسرعة يوماً بعد يوم. وهكذا لم تبق الأيديولوجيات القومية تعني كثيراً بالنسبة لعديد من ساكني أوربا والدول المتقدمة عموماً.

إن مسألة الاتحاد، أياً كان نوعها، هي عملية تغيير وتبديل، وهي استراتيجية لا تتطلب وجود عوامل إيجابية قائمة بحد ذاتها في تلك المنظومة الاجتماعية، ليتم بذلك ولادة طبيعية للوحدة. صحيح أن عوامل التاريخ والجغرافيا والدين واللغة هي عوامل مساعدة، ولكنها ليست كافية من دون إرادة سياسية قوية تعبر عنها الدول وتفعلها.

لذا ينبغي تجاوز القشرة السطحية لهذا المفهوم، وعدم وضع معادلة حتمية بين الوحدة الثقافية والوحدة السياسية، وبين الوحدة الثقافية وتكوين دولة أو اتحاد؛ ويكفينا دليلاً أن الأوربيين اتحدوا وأن العرب تفرقوا، مع العلم أن العوامل الدينية والثقافية التي يمكن أن تجمع العرب أكثر انسجاماً واتساقاً من تلك التي تجمع الدول الأوربية.

كما أن دورية القمم العربية منذ سنة 1964 في القاهرة بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر، وإن حققت نجاحاً نسبياً في البداية، لم تستطع لمّ الخلاف العربي ولا ترتيب البيت العربي. صحيح أنه في البداية تأسست قيادة عسكرية عربية مشتركة بميزانيتها الخاصة، وأنشئت هيئة عربية لتصور مشروعات مائية مضادة للمخططات الإسرائيلية، وولدت منظمة التحرير الفلسطينية التي قادت أدوات التحرير وكان لها حضور في القمم، وصحيح أيضاً أن المخلصين من أبناء الأمة العربية رجوا في انعقاد تلك القمم الآمال

الجسام، إلا أن هذا الحلم ما فتئ يمسي كابوساً حتى بات انعقاد القمم أسير مفاوضات عربية مكوكية ومشاورات قد تنجح وقد لا تنجح، كما بقي المناوئون يتذرعون بضرورة الإعداد المحكم قبل الانعقاد، وظلت هذه العوامل مجتمعة دليلاً على غياب القدرة - إن لم نقل الرغبة العربية - على عقد القمم؛ وكانت اجتماعات تلك القمم تجسيداً للبيت الداخلي في كل دولة قبل أن يكون تجسيداً للبيت العربي برمته على رغم ضخامة الإمكانات التي يتمتع بها.

ووفق أحد الدبلوماسيين العرب (مصطفى عثمان إسماعيل) فالحق: أن جموع الشعب العربي الكبير على رغم فداحة إحباطها المتواصل منذ سنوات التحرير والاستقلال، ورغم مثارات الخلاف وركون جامعتهم إلى بيئة الانشقاقات، قد أبقت الجامعة في أفئدتها واحتلت فيها مقاماً حميماً، وكأن حالهم يقول: وإن تفتتت الأحلام وأطاح الخلاف الآمال، فلا أقل من أن نصون الشارة الوحيدة الدالة على أن ثمة حلماً عربياً بالوحدة والتواصل».

أظن متيقناً أن الإصلاح السياسي الذي يهم عديداً من الأقطار العربية سيؤثر بدوره في المدى المتوسط في إصلاح جامعة الدول العربية، لأن إصلاح البيت الداخلي لكل دولة عربية فيه إصلاح البيت العربي. ولنا أن نضرب بالتجربة الأوربية ثم تجربة انضمام الدول الشرقية إليها مثلاً جيداً يمكن أن نسوقه في هذا الجانب. وأظن أيضاً أن المنظومة العربية يجب أن تبدأ جادة في موضوع إصلاح الجامعة، وأن يكون هذا الموضوع حجر الزاوية في أولوياتها ومبدأً رئيسياً في كل الاجتماعات لاجتثاث كل المساوئ التي ضربت جذور النظام العربي، وخلقت حالات من الالتباس السياسي

والارتباك في فقه الأولويات والاضطراب في العلاقات العربية - العربية ويتر عجلة النمو والتنمية المستدامة؛ وصاحب كل هذا اضطراب في العلاقات العربية مع الغرب في عالم معولم يعطي الأولوية للتكتلات البناءة والتجمعات القوية.

وهذا خلل مبين يحتاج منا جميعاً وقفة تأمل ومراجعة مع الذات، ونقداً متمكناً، وإرادة سياسية حقيقية، لتقود الجامعة بذلك سفينة التنمية في عالمنا العربي؛ وبإمكاني أن أستشهد في هذا المقام بما قاله السيد عمرو موسى في قمة تونس لسنة 2004 وكانت كلماته معبرة: اسمحوا لي أن أمضي في الحديث بكل صراحة، إننا نعاني أزمة ثقة فينا وفيما بيننا.. لقد وصل الأمر إلى درجة غير مسبوقة من تلاعب قوى دولية في قضايانا، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ربما استخفافاً برد الفعل العربي أو توقعاً بأن يكون رداً مضطرباً بين المعلن والخفي وبين الحاسم والمتردد، مما أوقعنا في لجة من التناقضات. ثم إن الأمن الإقليمي مهدد ومعه الأمن القومي العربي، ولا ينبغي أن نتسامح أو ندير ظهورنا لمشكلات كبرى تمس الكيان العربي بذاته من دون وقفة أو وقفات حاسمة تتبنى مواقف قوية تضع في الاعتبار توجهات الشعوب العربية ومناداتها بالإصلاح الشامل، لكي نحافظ على المصالح العربية ونحقق السلام والاستقرار في المنطقة كلها..

في السابق لم يكن لهذه الكلمات الصدى الملائم، غير أن تطلعات الشعوب الآن في البيت القطري الداخلي كما في البيت العربي الكبير والتغيرات الحاصلة؛ ستخلق واقعاً عربياً ونظاماً إقليمياً جديداً، ولا داعي أن نبقى في صراعات بين دول مختلفة الأنظمة والاقتصادات، فقد

أضر ذلك بالبلدان العربية أيما ضرر، ولم تعد الشعوب العربية على استعداد لتقبلها مرة أخرى. إن قيام صرح عربي فعال بنظام إقليمي جديد وجامعة عربية قوية وسوق عربية مشتركة بات شرطاً من شروط البقاء في القرن الواحد والعشرين، والتجارب في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية أضحت واضحة للعيان.

المعادلة الرابعة:

على الدول العربية اليوم أن تنجح في تحقيق التحالفات والتكتلات والتكاملات الإقليمية والاندماج البنّاء؛ وهذه هي الطريقة التي ستسمح بخلق فرص للشغل وتحقيق التنمية وخلق شروط النمو. وللأسف بقيت بعض الدول تقول إنها ستعرف هجرة لا مثيل لها من الدول العربية الفقيرة إذا لم تحكم عوامل التبادلات والتكتلات الإقليمية، وهذا التخوف كنا نسمعه مثلاً عندما أرادت أوربا الشرقية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وكانت بعض الأوساط الألمانية تحذر من تسونامي بشري يهاجر إليها من دول كهنغاريا ورومانيا، ويحدث أزمة اجتماعية واقتصادية في ألمانيا، ولكن لم يقع شيء من هذا القبيل.

والعالم بأسره يعرف نماذج من الاندماج والتكاملات الإقليمية والجهوية، وهي قد تكون اقتصادية، كما قد تكون سياسية واجتماعية واقتصادية، وقد تكون أمنية وعسكرية إلى غير ذلك.

لا يتسع المقال لذكر الأمثلة، ولكن الذي يهمنا هنا هو شيء واحد يمكن أن نصوغه في سؤال: هل العامل الجغرافي ضرورة لتحقيق الاندماج

والتكتل الإقليمي؟ الجواب عندي أن هذا العامل في القرن الواحد والعشرين لم يعد ضرورة لازمة؛ فمدرسة الإقليمية التقليدية كانت تنادي بضرورة خلق التكامل مع دول متجانسة اقتصادياً وتاريخياً وجغرافياً وثقافياً واجتماعياً بمعنى وجود لبنات ولحمة تمكن من جمع تلك الدول في قالب تعاوني واحد يسمح بتسريع التنمية والاستفادة من الخيرات والإمكانات الموزعة في كل مناطق ووحدات التكتل، كما يسمح بتوحيد السياسات المختلفة وفي جوانبها المتعددة.

أما اليوم فتجب الاستعانة بمدرسة الإقليمية الجديدة التي تنادي بخلق التكتلات على أساس تشابه المصالح بين الدول، وهذا يعني إمكانية إحداث تكتلات ومؤسسات للتعاون بين دول غير متجاورة جغرافياً بل وغير متشابهة ثقافياً وأيديولوجياً؛ فإذا أخذنا مثلاً تجربة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-المحيط الهادي (أبك) ورابطة التعاون الإقليمي لدول المحيط الهندي والتي تعتمد على المنظور الإقليمي الجديد، فإنها تنطلق من تصور سلس وسريع للتنمية، كتحرير التجارة البينية ونقل التقانة وتسهيل نقل الاستثمارات. أما المؤسسات التي نشأت انطلاقاً من المنظور التقليدي للتكتل كرابطة دول جنوبي شرق آسيا (الآسيان) ورابطة دول جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي (السارك) ومنظمة التعاون الاقتصادي (الايكو) فإنها ركزت على التكامل الاقتصادي عبر المراحل التقليدية لهذا التكتل، انطلاقاً من خفض التعريفات الجمركية ووصولاً إلى الوحدة الاقتصادية مثلاً.

وقد تتطور تلك التكتلات التقليدية لتنشئ روابط مؤسسية مع دول أخرى كما فعلت دول جنوبي شرق آسيا مع دول شرقي آسيا الكبرى وهي

الصين واليابان وكوريا الجنوبية، في إطار صيغة الآسيان+3؛ فلم يعد التجانس الجغرافي القاعدة الأساس في شروط الاندماج والتكتل الإقليمي الضيق؛ وبإمكاننا أن نأخذ حلف الناتو مثالاً على ذلك حيث إن من بين أعضائه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وغيرها.

وبالإمكان هنا انطلاقاً مما ذكر أن نرحب بدعوة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المغرب للانضمام إلى حظيرته وتلبية طلب الأردن؛ وإن سلمنا بأن الأردن له امتداد جغرافي مع الخليج، فإنه انطلاقاً من النظرة الإقليمية الجديدة فإن عامل المصالح المشتركة يمكن أن يفسر إمكانية انضمام المغرب إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهو أكثر تعليلاً من العامل الجغرافي. زيادة على ذلك فإن عوامل أخرى كنوعية النظام السياسي والتاريخ والدين تسمح بخلق مقاربات تشابهية مع المغرب وكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من حيث المصالح تكفي الإشارة إلى أن عدد سكان المغرب يتعدى ثلاثين مليون نسمة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يصل عدد سكانها إلى 39 مليون نسمة؛ وهذا العامل السكاني سيسمح بخلق تجمع بشري يتعدى الثمانين مليون نسمة إذا أضفنا إليه الأردن؛ وهذا ما يسمح أيضاً بخلق سوق كبيرة، ويعطي قيمة مضافة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى العسكرية والأمنية لكل دول المنطقة؛ فكل التكتلات تكون قوتها أعظم عندما يتوسع عدد أعضائها وتكبر القيمة البشرية والسكانية، وتكوّن دولاً محورية قوية تقود سفينة تسيير التكتل إلى برّ التناغم والوحدة.

وبالإمكان هنا أن نستشهد بالتكتل والوحدة الأوربية حيث بقيت لسنوات مقصورة على مجموعة دول النواة الست، إلى أن بدأ المؤسسون الأولون يتقبلون فكرة انضمام دول أخرى إلى حظيرة الوحدة الأوربية الأم والخروج من النادي الأوربي الضيق إلى ناد أوربي أوسع وأمتن؛ وهكذا بدأت "مجموعة دول النواة" تتسع تدريجياً من خلال موجات متتالية من التوسع الأفقي: فأصبح عددها تسعاً عام 1973 ثم عشراً عام 1981 ثم اثنتي عشرة عام 1986 ثم خمس عشرة عام 1995 ثم خمساً وعشرين دولة عام 2004. وعلى رغم هذه الموجات المتلاحقة فإنها استطاعت إيجاد حلول متتالية للإشكالات الناجمة عن التفاوت البين في البنى والهياكل المالية والاقتصادية للدول المنضمة، والاختلالات الناجمة عن الفوارق السياسية والاجتماعية ودرجة التقدم في تلك الدول. وما كان ليكتب النجاح لهذا التكتل الموسع لولا محورية ثلاث دول رئيسية في النظام الأوربي التي قادت سفينة التوسع بربابنة مؤهلين يجيدون مواجهة الأمواج العاتية، وهي: فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

المعادلة الخامسة:

إن العالم في حاجة إلى تطوير التعليم لأن نهضة الأمم تكون بالعلم، ولنأخذ مثالاً الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حيث نجد أن البحث العلمي المتقدم وجودة التعليم هما أساسان في قوة الاقتصادين وهيمنتهما.

وتشير معظم التقارير الصادرة من البنك الدولي إلى مستوى التعليم المنحط في عالمنا العربي؛ وأن:

1. مستوى التعليم في الوطن العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.

2. نظام التعليم العربي يحتاج إلى إصلاحات عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية.

3. معظم الأطفال في عديد من الدول العربية استطاعوا الاستفادة من التعليم الإلزامي، وتقلصت الفجوة بين تعليم الجنسين؛ ولكن على رغم ذلك فإن الدول العربية مازالت متخلفة عن كثير من الدول النامية في هذا المجال.

4. الدول العربية قد خصصت 5٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي و20٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي، من أجل التعليم خلال الأربعين سنة الماضية.

5. ثمة فجوات كبيرة بين ما حققته النُظم التعليمية في العالم العربي، وما تحتاجه المنطقة في عملية التنمية الاقتصادية.

6. أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير.

7. معدل الأمية في الوطن العربي مازال يماثل المعدل في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، على رغم كل الجهود العربية للقضاء على الأمية.

8. البلدان العربية تحتاج إلى مسارات جديدة في إصلاح نظمها التعليمية؛ من أجل الحوافز والمساءلة العامة، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتحسين مستويات المخرجات التعليمية إلى سوق العمل.

المطلوب إذاً من العالم العربي الآن هو البحث عن قاعدة تعليمية صلبة ومتمكنة، وهذا يستلزم جهداً كبيراً من كل المعنيين بشأن التعليم لمعرفة مدى ملاءمة المناهج التربوية والنظام التعليمي المسطر مع الأهداف المرسومة والاستراتيجيات المرجوة. وهذا العمل يقوم به باستمرار مثلاً القائمون على الإدارة التربوية العامة في أمريكا وفي اليابان، وبخاصة إذا استحضرنا نسبة الأمية التي تصل في بعض الأقطار العربية إلى 60٪ في حين أن هذه النسبة تنعدم في الدول الصناعية، كما أنه ليس لدينا أي تصور في إعداد وإيجاد الحلول للمشكلات المستعصية في السياسات التعليمية.

المعادلة السادسة:

وهي التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في عالمنا العربي؛ والتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي من دون الإضرار بقوة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالنمو الاقتصادي.

على العالم العربي أن يمأسس لنظم اقتصادية وتنموية متماسكة، وأن يدمج شعوبه في عملية التنمية وسيرورة سياسية واجتماعية واقتصادية مندمجة تقوم بتحسين شروط الحياة بشكل دائم ومستمر، وتقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية... فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان.

وإذا كنا نتحدث هنا عن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فحري بنا أن نتحدث أيضاً عن النمو التشاركي والتنمية التشاركية المبنيين على

المقاربة التشاركية؛ فشركة الطيران الفرنسية (الإيرباص) والتي مقرها مدينة تولوز الفرنسية لا تصنع الطائرات وحدها، بل إن صناعتها نتيجة تعاون مع عدة دول أوربية مشتركة. فلماذا نحن العرب لا نخلق شركات عربية تساهم في الالتحاق بالركب الصناعي العالمي ولنا من الإمكانات البشرية ما يخولنا لذلك؟ والمبدأ المركزي في النمو والتنمية التشاركية هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرار وتقاسم الإمكانيات المالية، وكل هذه المعايير قائمة في عالمنا العربي.

إن وطننا العربي له كل الإمكانيات المطلوبة، وتكفي زيارة شركة الإيرباص أو شركة بوينج أو شركة رينو وفولفو لصناعة السيارات حيث ستجد العرب يشتغلون في كل جزئيات التصنيع والتخطيط والتسيير، وإذا سألتهم فستجد عندهم رغبة أكيدة لاستثمار معارفهم خدمة لبلدانهم ووطنهم العربي؛ فأنا أدعو من خلال هذه الكلمات إلى سياسة عربية موحدة تمكن من انبثاق ونمو وإدخال كل الطاقات البشرية العربية في مجال التنمية التشاركية، ونكون بذلك قد حققنا وسائل للتغيير نحو الأنماط المجتمعية التي تسمح لها، ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية المثلى، بل وأيضاً زيادة قدرتها على التحكم والسيطرة على نمو المجتمع. فالتنمية عملية شمولية تتكامل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهي بالتالي عملية مخططة ومحكمة تحدث تغييراً جذرياً في بناء اقتصادي قوي؛ كما تكون السياسة التنموية تعبيراً عن آراء المواطنين واستجابة لحاجاتهم؛ ويتم تنفيذ تلك التنمية بموازاة مع تشريعات ضامنة وجريئة وسلطة قضائية مستقلة عن الجهازين التنفيذي والتشريعي، ومؤسسات قوية، وتفعيل مبدأ

المساءلة والشفافية المطلقة والتداول السلمي للسلطة من طرف أحزاب متشبعة هي نفسها بقواعد الديمقراطية وبمجتمع مدني نشيط.

المعادلة السابعة:

وهي تعنى بالمواطنة الحق؛ وتجمع الجميع على صف واحد، وهي الوحدة المرجوة في بناء البلدان والأوطان؛ فالحديث بلغة طائفية في مجتمعات مركبة من أكبر أبواب الفتنة، والمجاهرون بها هم من دعاة أبواب الجحيم، لأن ذلك يشعل البغضاء بين فئات المجتمع الواحد، ويصبح الفكر فكراً عدمياً نرجسياً يمحق الآخر وينفيه، ويضع الذات الإنسانية أي الأنا محل تقديس وتنزيه، وهذا عين الانشقاق والفوضى والفتن ما ظهر منها وما بطن.

إن إقرار مبدأ المواطنة هو مصدر الحقوق ومناط الواجبات لكل المواطنين، من دون إقصاء لأي أقلية أو حرمانها من امتلاك أدوات ومتطلبات ممارسة حقوق المواطنة وأداء واجباتها. وإقامة دولة المواطنة تعني شعور الفرد بأن حقوقه في المنافع والمكاسب متساوية مع الآخرين في السلطة، وأن ذلك حق لا منّة أو عطاء، ويجب أن يسائل الفرد الدولة إذا ما عجزت عن تحقيق حقوقه أو تهاونت فيها.

إن مبدأ المواطنة هو المدخل الصحيح لبناء الدول، الذي يضخ المناعة في كل المجتمعات، ويحصنها من فيروسات صراع الطوائف المختلفة حيث يصبح الدين لافتته المرفوعة، وهكذا يصبح المسلمون والمسيحيون والعرب

والأكراد والأمازيغ، على سبيل المثال، مواطنين لهم الحقوق ذاتها وعليهم جميع الواجبات، لتترسخ من خلال ذلك الهوية الوطنية الكبرى، التي تلم وتدمج كل فئات وجماعات المجتمع المختلفة في قوالب جامعة تحفظ للإنسان إنسانيته وكرامته وحقوقه.

وبالإمكان هنا أن نستعرض تاريخ لبنان والسودان والعراق الحديث لنفهم جلياً ما يمكن أن يقع لمجتمعات لم يستحكم فيها مفهوم المواطنة الحق؛ فالنظام الطائفي نظام يورث مشاعر قومية وثقافية سياسية طائفية تأتي على الأخضر واليابس والقشرة الحامية للدولة الأم، وتجعل من الطوائف أجساماً سياسية طائفية بالدرجة الأولى وليس أجساماً اجتماعية، وتجعل دعاتها يسعون إلى الزعامة داخل الدولة لتأمين الحد الأدنى من الخدمات والوظائف لأصحاب طائفتهم.

هذا المنطق الطائفي يرسخ أقدام الزعامات المزعومة في الوحل الطائفي؛ ويكفي في ختام هذه المعادلة استحضار الحرب الأهلية الداخلية في لبنان 1975–1990 التي أحدثت شرخاً في جدار الدولة اللبنانية وانفصاماً في جوانب المجتمع اللبناني؛ إذ مازال يعاني ويلاته إلى اليوم.

المعادلة الثامنة:

وهي المشكل الفلسطيني-الإسرائيلي؛ والمصيبة الآزفة التي ليس لها من دون الله كاشفة، وتتمثل في أن الدولة الأقوى في العالم هي الحليفة الأولى لإسرائيل، وبينهما تشابه في اعتمادهما المطلق على القوة أو الوازع العسكري

للدفاع عن الذات كما للتأثير في الآخرين. فقد استعملت أمريكا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أكثر من أربعين مرة لوقف كل القرارات المنددة والمنتقدة لإسرائيل. وأستشهد دائماً بأحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين وهو جيمي كارتر الذي يعطي في كتابه الأخير **فلسطين: السلام لا التمييز العنصري** جولة الحق وصولته للفلسطينيين، ويشرح لنا جهل الشعب الأمريكي لحقيقة المشكل الفلسطيني-الإسرائيلي على قدر جهله بالإسلام، ويقول: «هناك عاملان أساسيان ساهما في طول أمد العنف والانتكاسات الإقليمية: موافقة البيت الأبيض هذه السنوات الأخيرة على الأفعال غير القانونية لإسرائيل، مدعمة من طرف الكونغرس الأمريكي، ولامبالاة القادة الدوليين. وهناك في إسرائيل حوارات اجتماعية وإعلامية غير متناهية عن السياسة التي يجب اتباعها في الضفة الغربية، ولكن بسبب قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، نادراً ما تنتقد السياسات الإسرائيلية، كما أن الأمريكيين في غالبيتهم يجهلون الأوضاع في المناطق المحتلة. وفي سنة 2003، استغرب الأمريكيون وأغضبهم استطلاع رأي قامت به جريدة محترمة وهي **إنترناشيونال هيرالد تريبيون** *International Herarld Tribue*، حيث استجوبت ما يزيد على 7500 مواطن من الدول الأوربية، ورأوا أن إسرائيل تشكل بحق تهديداً للسلم والأمن العالميين أكثر من كوريا الشمالية أو إيران أو أفغانستان».

ولتحقيق السلم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، دعا الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة جيمي كارتر في نهاية كتابه إلى احترام الشرعية الدولية وتطبيق قرارات مجلس الأمن: القرار 242 (1967) والقرار 338

(1973)، وبمعنى آخر الرجوع إلى حدود عام 1967. وبعد دراسته للقضية الفلسطينية في الكتاب، ندد بمنطق التمييز العنصري المطبق الذي يمنع كل تطور اقتصادي للفلسطينيين حيث كدر صفو حياتهم وسلب أرضهم ودمر صروح حضارتهم وتطورهم وعرقل مسيرة تنميتهم.

هذا الكلام لرئيس أمريكي يعي ما يقول، فأصل جهل الشعب الأمريكي لما يقع في الأراضي المحتلة هو السياسة الدعائية التي يقوم بها الإسرائيليون واللوبي اليهودي المساند من أجل تجريم الفلسطينيين ورد كل الانتكاسات المريرة إليهم، وبذلك يمسي الشعب الفلسطيني هو المعتدي والمجرم والإرهابي الذي ينبغي أن يحسب له ألف حساب.

كما لعبت الإدارات الأمريكية المتتالية دوراً كبيراً في تفاقم الوضع الفلسطيني بالدفاع المستبين عن إسرائيل وحمايتها من القرارات الأممية المنددة. وأظن أن دبلوماسية الجمعية البرلمانية المتوسطية وتأثير دول الاتحاد من أجل المتوسط مجتمعة وشجاعة المجتمع المدني العالمي يمكن أن تقلب الأوضاع إذا تحلى الجميع بالجرأة لحل مشكل أجيال عاشت في الهم والغم وفي الكمد والكبد، وملأت نفوسهم الأحزان، وتوجعت قلوبهم بالآلام.

ويقيني في ختام هذه الورقة أن المعادلة ستتغير اليوم، وبالإمكان أن أسرد هنا ما قاله أحد كبار الصحفيين المختصين الإسرائيليين، وهو جوناثان كوك، في عرض حديثه عن رؤية الإسرائيليين وقادتهم للتحولات العربية السريعة، ونرى في تعبيره تخوفاً من هذا المزاج الثوري الجديد لدى الفلسطينيين والشعوب العربية المجاورة الواثقة بقدراتها، مما يلغي شعور

الإسرائيليين بأنهم في حصن يهودي آمن. وهذا المزاج يشكل تهديداً بقدرة السلاح النووي الإيراني حتى لو لم يضغط أحد على أي زر.

يقول الصحفي الإسرائيلي: حذّر إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي المتشدد، من أن الفلسطينيين يركبون "تسونامي دبلوماسياً"، أطلقه الربيع العربي، وسيؤدي حتماً إلى اعتراف دولي متزايد بالدولة الفلسطينية، وإلى عزلة لإسرائيل أكثر من أي وقت مضى.

على حين أظهر بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء اليميني والمؤيد العنيد لإسرائيل الكبرى، أولى علامات التخبط. حيث صدم حزب الليكود الذي ينتمي إليه في أواخر حزيران/ يونيو حين أعلن تحوله المفاجئ بقبوله الانفصال عن الفلسطينيين (وهي سياسة يتبعها تقليدياً اليسار الصهيوني) لضمان "أغلبية يهودية قوية" داخل حدود "محددة".

في الوقت نفسه خلص شمعون بيريز، وهو رئيس البلاد، والمؤشر على المزاج الوطني، إلى أن مستقبل إسرائيل بوصفها دولة يهودية في خطر وشيك ما لم يكن هناك اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وقال: نحن على وشك الاصطدام بالحائط. نحن نركض بأقصى سرعة نحو الحالة التي ستزول فيها إسرائيل من الوجود بوصفها دولة يهودية. فالربيع العربي يهدد بإطلاق موجة قوية من التيارات السياسية والشعبية (وهي مزيج غريب من التيارات الإسلامية والديمقراطية) كانت قد بقيت ممسوكة منذ مدة طويلة من قبل الديكتاتوريات العربية المدعومة من الغرب. إذ كشفت براعم الربيع العربي للمرة الأولى بشكل صارخ تماماً كيف أن كثيراً من المستبدين

العرب، حتى أولئك الذين يوصفون بأنهم معادون للغرب، قد تواطؤوا بصورة فاضحة مع سياسات إسرائيل والولايات المتحدة لإبقاء الفلسطينيين مشتتين ومجزئين وضعفاء.

وهكذا أبرزت عمليتا الاقتحام الأخيرتان (في مناسبتين منفصلتين) من قبل لاجئين فلسطينيين للسياج "الحدودي" الذي أقامته إسرائيل لإبقاء مرتفعات الجولان السورية خاضعة لسيطرتها غير المشروعة، أن مثل هذا الحدث لم يكن وارداً قبل اهتزاز نظام بشار الأسد نتيجة الاضطرابات الراهنة. إذ لم يعد الأسد يستطيع تحمّل تأجيج مزيد من المعارضة من خلال تضييق الخناق على المظالم المشروعة للاجئين الذين يؤكدون على حقهم في العودة إلى وطنهم.

وعلى نحو مماثل، فإن الحكام المؤقتين الجدد في القاهرة (مهما صبغوا بالتواطؤ سابقاً مع الطاغية الرئيس المصري حسني مبارك) لا يمكنهم تجاهل المطالب الشعبية لفتح الحدود مع قطاع غزة وتخفيف معاناة الفلسطينيين تحت الحصار الإسرائيلي. أو بالأحرى، ليس من المرجح لأي نظام مصري قادم، ديمقراطي أو غير ذلك، مواصلة سياسات مبارك إذا كان يريد تجنب نفس مصير الرئيس المخلوع.

والسلطة الفلسطينية أيضاً، تدرك أن دورها الحالي لا يمكن الاستمرار به في ظل المناخ السياسي الجديد. وما عصيانها مؤخراً للدول الغربية الممولة، وما جهودها الرامية إلى التوحيد مع حماس، إلا إشارات إلى استقتال القيادة الفلسطينية اليائسة من أجل البقاء.

لهذه الأسباب يستشعر الفلسطينيون العاديون، وللمرة الأولى، أن السلاسل التي تكبلهم من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأنظمة العربية المجاورة، قد بدأت تتراخى. ولم تعد الحدود كما الجدران ونقاط التفتيش وحظر التجوال مما تفرضه إسرائيل عقبات منيعة أمام التحرر الوطني، كما كانت تبدو ذات يوم.

من وجهة نظر إسرائيل، يشكل الربيع العربي تهديداً على مستويين: الأول هو أنه يلهب طموحات الفلسطينيين العاديين، ليس فقط إنهاءً للاحتلال بل وأساساً لاستعادة حقوقهم وكرامتهم من حيث هم شعب، بعد عقود من الحرمان والإذلال. وهذه هي الآلية التي سيكون من الصعب أن تتوقف، فكيف إحباطها. والمستوى الثاني هو أن هناك وعياً لدى النخب الإسرائيلية بأن التكلفة الحقيقية لبقائهم "فيلاً في الغابة" (وهي العبارة المشهورة التي أطلقها باراك ذات مرة عن وضع إسرائيل) سيتم الشعور بها في المستقبل أكثر من أي وقت مضى. فقد ولّدت اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، والحرب الباردة مع سورية، هدوءاً مصطنعاً في السنوات الأخيرة، أفسح المجال للجيش الإسرائيلي كي يركّز طاقاته على عدوه حزب الله اللبناني ولاحتواء أي مقاومة فلسطينية في الأراضي المحتلة.

ولكن، لن يتمكن جنرالات إسرائيل بعد اليوم من الاعتماد على مستقبل يشنون فيه الحروب التي يختارونها هم. وكما اكتشفوا في سنة 2006 في حربهم مع حزب الله، فلن يكونوا قادرين على نقل المعركة إلى أرض العدو. إذ إن جبهة إسرائيل الداخلية معرّضة بالفعل بشكل خطير للصواريخ والقذائف.

لقد عاشت إسرائيل لعقود على وقع الوقت الضائع والحماية الأمريكية و"المال المستعار"، وكان جيشها واحتلالها الطويل يلقيان دعماً كبيراً من الغرب؛ وأظن أن التحول العربي اليوم إذا كانت فيه إيجابية تحسب لصالح القضية الفلسطينية فإنها منذرة للحظة حساب إسرائيل.

نبذة عن المحاضر

حصل الدكتور **عبدالحق عزوزي** على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تولوز بفرنسا عام 2005. كما حصل على دبلوم العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد العلوم السياسية بالجامعة نفسها عام 2002. وهو من خريجي كلية الحقوق وكلية الشريعة بفاس، ومن المؤسسين لمجموعة البحث حول القارة الإفريقية (GERCA) الملحقة بمعهد الدراسات السياسية بجامعة تولوز.

شغل عدة مناصب منها مدير عام مؤسسة روح فاس، ورئيس جمعية مدارس الأمل، ورئيس منتدى فاس حول الاتحاد من أجل المتوسط، ورئيس منتدى فاس حول تحالف الحضارات والتنوع الثقافي، ورئيس ومؤسس المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية (CMIESI)، وهو أستاذ جامعي بكلية الحقوق بفاس، وعضو مستشار لدى عدة منظمات وطنية ودولية.

صدرت تحت إشراف الدكتور عزوزي في عام 2008 عن دار لارمتان الفرنسية للنشر تسعة مجلدات حول الحضارات والتنوع الثقافي (تقع في 2350 صفحة)، كما صدر له بدار النشر ذاتها كتاب **السلطوية وآليات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (في 406 صفحات). وأصدر مؤخراً كتاباً جديداً عن **الدستورانية المغربية الجديدة في ظل الربيع العربي** (باللغة الفرنسية). هذا وقد حصل على عدة جوائز وتوشيحات دولية.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1 بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فباتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركـن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي˙ تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العـالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان حديثان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44 مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي· الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50 مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65 الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77 التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79 الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80 إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83 موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي:
التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91 الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110 أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112 نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:

شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جــون لارح

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني.

الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:

الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية

والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130 مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135 المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141 التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بـول بيـرك

142 الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

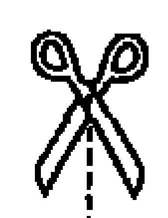
د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشرف



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب .... المدينة: ....

الرمز البريدي : ....

الدولة ....

هاتف .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني ....

بدء الاشتراك. (من العدد. .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية، ص ب: 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني. books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتعطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

ص. ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-498-4



9 789948 144984